وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بآفلو
معهد الحقوق والعلوم السياسية

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

مجلة دولية دورية محكمة

تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي بآفلو

المجلد 06 العدد خاص
سبتمبر 2023
ISSN: 2602-6287
ردمد: 2602-6287

Ministre de l'inseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire d'Aflou
Institut de Droit et de science Politique

Revue D'etudes Juridiques et économique

Revue Périodique internationale Arbitrée

Publié par L'institut de Droit et de Science Politique

Volume 06 / Numéro special
Septembre 2023

ISSN: 2602-6287
6287-2602 :إصدار

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

المجلد 06 العدد خاص

سبتمبر 2023

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية

بالمركز الجامعي أفلو

المدير الشرفي للمجلة:

الدكتور طهاري عبد الكريم "رئيس المركز الجامعي"

مدير هيئة التحرير:

دكتور زغودي عمر

هيئة التحرير:	
أ. د تغريد عبد الله	أ.د بوقرين عبد الحليم
د. عثماني علي	د. تربح مخلوف
د. بن عمر الحاج عيسى	د. غفافلية ياسين
د. بدير يحي	د. قطاف عبد القادر
د.زروخي فيروز	د. بن بعلاش خليدة

مراجعة وتدقيق لغوي:

د/ عثماني بولرباح د/ بدير محمد

سكرتير المجلة:

د/ سعداوي مراد مسعود

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

الإيداع القانوني: جانفي/2018

ردمد إلكتروني: 2661 7455

ردمد ورقي: 2602 6287

الناشر: معهد الحقوق والعلوم السياسية-المركز الجامعي أفلو

المدير المسؤول: د.زغودي عمر

الهاتف: 213698868682+

الفاكس: 21329161111+

العنوان والمراسلات: المركز الجامعي أفلو ص.ب 306

البريد الإلكتروني للمجلة: droit.eco86@gmail.com

البريد الإلكتروني لسكرتارية المجلة: revue.droit.eco@cu-aflou.edu.dz

إصدارات المجلة في موقع المركز الجامعي :

www.cu-aflou.dz

موقع المجلة على بوابة ASJP:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/512

الأراء والأفكار المعبر عنها في المقالات المنشورة في المجلة لا تلزم إلا أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة

اللجنة العلمية للمجلة:

من خارج الوطن			
- أ.د/ عبد الله تغريد	الجامعة المستنصرية	-د/رشيد المنور	جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
- أ.د/زايد علي زايد الغواري	جامعة الشارقة	- أ.د/ حسن عزالدين الدياب	جامعة فرحات حشاد تونس
- أ.د/ محمد الطيف شيحه	جامعة الجبل الغربي ليبيا	- أ.د/ مانت المهدي	جامعة الخرطوم
- د/أحمد فايز الهرش	جامعة أنقرة، تركيا	- د/محمد فلة	جامعة غرب إيريفو، مدغشقر
- أ.د/طالبي سرور	مركز جيل البحث العلمي	- د/فيناء مصري	الجامعة الليدنية
- أ.د/ علي جميل حرب	جامعة ليدن	- أ.د/ صالح هويدي	الجامعة الأمريكية الشارقة
- أ.د/ أنور جمعة علي الطويل	جامعة غزة- فلسطين	- أ.د/ محمد إقبال فرحات	جامعة قطر
- أ.د/ جمال محمد السيد ضلع	جامعة القاهرة	- د/ محمد سالم أبو يوسف	جامعة الإسراء، فلسطين
- أ.د/ فهد الراشد	جامعة الكويت	أ.د/ ناصر النوران	جامعة الأردن
-د/مصطفى الفوركي أستاذ زائر	بجامعة حسن الأول سطات	د/ نبيل تقني	جامعة وجدة
-د/ مرتضى عبد الله خوي	جامعة ظفار سلطنة عمان	د/ جواد الرباع	جامعة ابن زهر اكادير.المغرب
د/ الزين أحمد محمد أحمد	جامعة ظفار سلطنة عمان	د/ أحمد حسنية	جامعة ظفار، سلطنة عمان
-د/زهري محمد	جامعة المنصورة	د/ أميرة المختار	جامعة محمد الخامس/ سلا/ الرباط
قدري سليمان مصطفى الشكري	جامعة عجلون الوطنية	- د/ حمدي إبراهيم قشطه	جامعة الشرقية- سلطنة عمان
-د/ الصافي هشام عبد السيد-	جامعة حلوان مصر	-د/حمد المكيمي هيل	جامعة الكويت

من داخل الوطن

-أ.د/ خضراوي الهادي	الجامعة الأغواط	-أ.د/ عبد الحليم بوقرين	جامعة الأغواط
- أ.د/براهيك الطاهر	جامعة الأغواط	- أ.د/ عدالة العجال	جامعة مستغانم
أ.د/زارة لخضر	جامعة الأغواط	- أ.د/زرارة الواسعة	جامعة باتنة
- أ.د/شهيدة قادة	جامعة تلمسان	- أ.د/بن زين محمد لمين	جامعة الجزائر 1
-أ.د/النحوي سليمان	جامعة الأغواط	- أ.د/مقني بن عمار	جامعة تيارت
أ.د/ نوارة حسين	جامعة تيزي وزو	- أ.د/ مكي الخالدية	جامعة تيارت
-د/ ميلود بن عبد العزيز	جامعة باتنة 1	د/ عائشة عمران	جامعة الأغواط
- د/ بوسالم أبو بكر	المركز الجامعي ميلة	- د/ هني عبد اللطيف	جامعة سعيدة
د/ بشير يحي	جامعة عين تموشنت	د/ قوق سفيان	جامعة الجزائر
د/ديدوني بلقاسم	جامعة الأغواط	د/ بوستة جمال	جامعة ام البواقي
د/بليدي دلال	جامعة الطارف	د/ عيسى جغرون	المركز الجامعي أفلو
د/ جخيوة طاهر	المركز الجامعي أفلو	-د/ بن بعلاش خالدية	متحف المؤثر
د/ قطاف عبد القادر	المركز الجامعي أفلو	د/ محمد عزاوي	جامعة بشار
-د/ بن عمر حاج عيسى	المركز الجامعي أفلو	- د/ عثماني عبد الرحمان	جامعة سعيدة
--د/ سهام صديق	جامعة عين تموشنت	د/ نادية عمراني	جامعة بليدة 2
د/ فيروز زروخي	جامعة الشلف	د/كريوش أحمد	المركز الجامعي أفلو

قواعد النشر في
"مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"

" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية "، مجلة دورية دولية علمية محكمة متخصصة في مجال العلوم القانونية والاقتصادية تصدر عن معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو كل ستة أشهر (جانفي، جوان من كل سنة)، مع إمكانية نشر أعداد خاصة دون إعتبار للمدة القانونية للإصدار.

1- تقبل البحوث ذات الصلة بالعلوم القانونية والاقتصادية وباللغة العربية أو الفرنسية أو الأنجليزية على حد السواء.

2- يشترط في المقال أن لا يكون قد سبق نشره أو تم تقديمه للنشر في جهات أخرى، أو مشاركاً به ضمن ملتقى.

3- أن لا يكون البحث جزء من كتاب، أو فصلاً من رسالة أو أطروحة جامعية.

4- يتعين أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة، و أن لا يقل عن 10 صفحات بما في ذلك المراجع والهوامش والملاحق إن وجدت مع إرفاقه بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية.

5- يرفق المقال بسيرة ذاتية للناشر خاصة ما تعلق بالدرجة العلمية والجهة التي يعمل فيها.

6- تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية والعلمية للمقال وتحكيمه.

7- تصبح البحوث والمقالات ملكاً للمجلة، ولا يحق للباحث أن يطالب بإعادتها أو إعادة نشرها إلا بعد الموافقة من طرف إدارة المجلة.

8- يخضع ترتيب البحوث والمقالات لإعتبارات فنية فقط دون سواها.

9- يراعى في المقال إعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

10- نوع وحجم الخط في المتن والهامش:

- ✓ نوع وحجم الخط في المتن: (الخط باللغة العربية **Sakkal Majalla**) حجم : 16
  (الخط باللغة الأجنبية **Times New Roman**) حجم : 14

لا يتجاوز المقال 25 صفحة ولا يقل عن 15.

تكتب عناوين المباحث والمطالب والفروع بالخط الغليظ، بالإضافة إلى العناوين الكبرى والأخرى (مقدمة، خاتمة، هوامش، ملاحق، قائمة المراجع).

فقرات مضبوطة ومنسقة / مسافة بادئة 1 سم.

1 سم مسافة بين الفقرات / مراجعة لغوية.

الفاصلة والنقطة تلي الكلمة مباشرة / تباعد الأسطر مفرد.

إعداد الصفحة (2 سم أعلى، 2 سم أسفل، 1.5 سم يسرا، 2.5 سم يمينا).

تكتب المراجع في آخر المقال وفقا لأسلوب (APA) (الخط: **Sakkal Majalla** حجم: 14).

وذلك بذكر (صاحب المرجع، السنة، الصفحة) في قلب النص (أحمد، 2003، ص33) (Ahmed, 2003, p44)وبصفة آلية، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع. يرجى تحميل قالب الكتابة عبر موقع المجلة على Asjp واختيار أحد اللغات الثلاث.

11- الصفحة من الحجم B5

12-لا تعبر بالضرورة البحوث والمقالات التي تنشر لأصحابها عن وجهة رأي المجلة أو الجامعة، وتتحمل أصحابها مواقفهم، ولا تتحمل المجلة أي إخلال لأحد الباحثين بالأمانة العلمية ويخضع ذلك إلى النصوص القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية.

13-للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، قم بزيارة البوابة الجزائرية للمجلات العلميةASJP ، وهذا بالدخول إلى موقع المجلة عبر المنصة التالية: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/512

التفحوس

فهرس المحتويات	
الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا حرفوش مداني، كريبش نبيل	01
رقمنة قطاع الادارة ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري رقاب محمد ، مختاري لحسن	25
الرقمنةورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر عمارة حاتم، بن صالحية صابر	46
آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية دندن جمال الدين	55
مقاربات مفاهيمية لنظام الرقمنة في مجال الاستثمار .وليد شريط ، طيبي المسعود	73
واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون الإستثمار 18/22 زيرق عبد الرحمان، جعيون بشير	91
الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية لتفعيل الرقمنة في مجال الاستثمار حمصي ميلود ، مقلاتي مونة	139
التزام المورد بالإعلام ضمانة لحقوق المستهلك الالكتروني زيغم محاسن ابتسام ، تروزين بلقاسم	103
المنازعات المرتبطة بعدم شهر عقود الشراكة الفلاحية قيرواني عبد الناصر،	120
إجراءات الحجز على العقارات ذات الوضعية الخاصة محمد غريبي ، مسعود خطوي	139
أثر القيادة الإدارية على الرضا الوظيفي بمؤسسة إتصالات الجزائر بالأغواط. بدراني محمد ، صكري أيوب	171
أثر الضريبة على تحفيز الاستثمار في القانون الجزائري محفوظي إبراهيم الخليل ،بن سليمان يحي	191
دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية للمؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوىولاية الاغواط صايم عبد الرحمان ،فتحي حنيش	214
ضمانات ومعوقات الشراكة في المستثمرات الفلاحية دلال لبادي	227
مقتضيات المخطط التوجيهي لرقمنة قطاع التعليم العالي	253

الواقع و المأمول عباس آمال	
مكانة المسن داخل الأسرة بين الرعاية والحماية القانونية على ضوء التشريع الجزائري السعيد فيطس	271
تسبيب الحكم الجزائي وعلاقته بالمحاكمة العادلة بن عيسى ياسمينة ،بن حمودة مختار	284
تكريس مبدأ حرية الأسعار في التشريع الجزائري مسكين حنان	315
جريمة التحريض على خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مختاري حياة،حساين عومرية	330

كلمة السيد رئيس الملتقى :

د. بن دراح علي إبراهيم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه نستعين ثمّ الصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين ، محمّد عليه أفضل الصلوات وأزكى التّسليم، وبعد:

لا يختلف إثنان أن العجلة الاقتصادية هي مرآة حقيقية للتنمية في البلاد حيث يعد الاستثمار أحد أهم آلياتها، لكونه ينعكس بالضرورة سلبا أو إيجابا على كافة الأوجه الحياتية الأخرى كالاجتماعية والبيئية وغيرها، لذا ومن أجل الرفع من معدل نمو الحركة الاقتصادية وتحقيق تنمية أفضل، فإنه يستلزم منا توفير جو استثماري حقيقي يقوم بالأساس على توفير هامش مهم من الأمن القانوني في كل المجالات المرتبطة بالاستثمار، بداية بالنص القانوني الذي يعالجه، وهو غاية ما تسعى إلى تحقيقه غالبية الدول، بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك.

لقد انتج لنا الواقع العملي فعلا صعوبات جمّة، خاصة في الوصول إلى نص قانوني توافقي يرضي جميع الأطراف المعنية بالعملية الاستثمارية في الجزائر، فأصبحت هذه العملية رهينة التعديلات المتكررة في كل مرة، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار النص القانوني المعني بالاستثمار ، والذي من دون شك كان له الأثر البالغ في إعاقة عملية ارساء الأرضية السليمة لتجسيد المعنى الحقيقي للاستثمار عندنا في الجزائر .

لذلك بادر المشرع الجزائري من خلال القانون 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار إلى محاولة اصلاح ما يمكن اصلاحه بهذا الشأن ، ولعلّ السّمة البارزة في هذا القانون هو موضوع ملتقانا اليوم ,وهي التأسيس لعملية الرقمنة التي صاحبت تطور الخدمة العمومية بشكل عام في الجزائر، وما تتوفر عليه من مميّزات، كالسهولة الإجرائية وتقريب الإدارة من المواطن، بما فيها المستثمر الذي طالما عانى من بيروقراطية إدارية أدت الى تعطيل العديد من المشاريع ذات البعد الاستراتيجي والوطني ، بالرغم من استتيفائها للشروط القانونية المطلوبة .

لقد حاول المشرع الجزائري من خلال القانون 22-18المتعلق بالاستثمار، في محاولة منه لتكريس سياسة رقمية تخدم موضوع الاستثمار في الجزائر، والتي تظهر جليا باستحداث منصة رقمية للمستثمر، بموجب ما نصت عليه أحكام المادة 23 من ذات القانون لذلك كانت اشكالية موضوع ملتقانا تتمحور حول الدور الذي ستلعبه الرقمنة في مجال تطوير الاستثمار بالجزائر من خلال القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار.

و من أجل استقراء القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار الساري المفعول ومحاولة استخلاص أهم النقاط التي أضافها هذا النص القانوني في مجال الرقمنة ، حاولنا التعرض إلى أهم الآليات القانونية والعملية التي نص عليها هذا القانون من أجل تجسيد عملية الرقمنة في مجال الاستثمار في الجزائر ، مع التطرق إلى أهم الإشكاليات القانونية والعملية المتعلقة بتجسيد هذه الرقمنة في مجال الاستثمار ومناقشة آفاق تجسيدها.

كل هذه النقاط التي حاولنا معالجتها من خلال موضوع مداخلاتنا لهذا الملتقى ، والتي تم نشر بعضها على مستوى مجلتنا الغرّاء " **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** " التابعة للمركز الجامعي الشريف بوشوشة بآفلو في عدد خاص، حيث نجدّد الشكر لكافة طاقم المجلة وعلى رأسهم **الدكتور زغودي عمر** وذلك نظير كل المجهودات المبذولة لنشر أعمال هذه الملتقى، من أجل أن تعمّ الفائدة العلمية عبر توثيقها في مجلة مصنفة .

ونظرا لقدرة استقبال المجلة لمجموعة محدّدة فقط من المداخلات ، فإننا نتقدم باعتذاراتنا الخالصة لباقي المتدخلين الذين لم نتمكن من نشر مساهماتهم القيّمة ، راجين من الله تعالى أن يجمعنا في المستقبل القريب في أعمال ونشاطات علمية أخرى .

نجدّد في الأخير شكرنا الخالص للسيد مدير المركز الجامعي ولكافة الأساتذة والإداريين على إنجاح هذا الملتقى ، ولكلّ الأساتذة الأفاضل المتدخلين من مختلف جامعاتنا عبر الوطن، هذه المداخلات التي نتمناها أن تكون مرجعية قانونية لكافة الباحثين في هذا المجال، و لجميع القائمين على الشأن الاستثماري في الجزائر عموما.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لوطننا الحبيب و رقيّ جامعتنا الجزائرية .

التوصيات :

نخلص في الأخير الى جملة من التوصيات الهامة بخصوص ملتقانا والتي جادت بها أفكار باحثينا المشاركين في هذا الملتقى ، حيث نجدّد لهم الشكر والامتنان على هذه المشاركات القيّمة ، والتي نتمناتها أن تكون مفيدة في صالح النهوض بالشأن الاستثماري في الجزائر ، هذه التوصيات المتمثلة فيما يلي :

1- اتخاذ تدابير تشجّع على عمل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من أجل بذل أقصى قدر من العناية في هذا المجال ، مع عدم اغفال الجانب العقابي تجاه المخالفين في حالة عدم الامتثال لالتزاماتهم التعاقدية ، تنفيذا لسياسة تحمّل معنى التحفيز والعقوبة في آن واحد ، تفاديا للأخطاء التي وقعت فيها التجارب الاستثمارية السابقة، والتي لم تعط العناية اللازمة لهذا الأمر .

2- الاسراع في اصدار النص التنظيمي الذي يبيّن كيفيات تسيير المنصة الرقمية، تطبيقا لأحكام المادة23 من القانون 22- 18 من أجل وضع هذه الآلية حيّز الخدمة في أقرب الآجال الممكنة.

3- إضافة إلى توفير الجانب التقني اللازم لعمل المنصة الرقمية للمستثمر، فإنه لابد من العناية كذلك بالعنصر البشري المشرف عليها لتأهليه من أجل متابعة انجاح هذه العملية .

4- درء لكل أوجه الفساد المحتملة لابد من العمل على تكريس شفافية المعلومات لكل المعنيين بالعملية الاستثمارية ، لاسيما ما تعلق منها بالوعاء العقاري المتوفر ، والتي نأمل فيها أن يكون الاهتمام منصبّا بجهة أكبر على الوعاء العقاري المتواجد على مستوى المناطق الصناعية، كونها المناطق المهيأة خصيصا لهذا الغرض، وتشديد الاجراءات المتعلقة بطلبات الاسثمار في العقارات المتواجدة على مستوى المناطق الحضرية ، هذه الأخيرة التي أصبحت مطمعا لناهبي العقّار وليس للمستثمرين الجادّين.

5- لابد من التركيز في عملية الرقمنة في مجال الاستثمار على نسبة الانجاز المرتبطة بكل مشروع استثماري، و تتبّع كافة مراحل المشروع الاستثماري ابتداء من مرحلة الدراسة

وصولا الى مرحلة التشييد، وضرورة الاسراع في ربط هذه المنصة بباقي المنصات الأخرى، وخاصة التي لها علاقة بالاستثمار كالبنوك، السجل التجاري، الجمارك، الضرائب .

6- إذا كنا نثمّن تحويل عديد الصلاحيات المتعلقة بمنح الاستثمار للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وفروعها المحلية ، ونقل الصلاحيات التي كانت ممنوحة للولاة مع مديريات الصناعة سابقا، إلا أنّنا نرى أنه لابد من مراجعة بعض الصلاحيات التي منحت لهذه الهيئة، وذلك نظرا للصعوبات العملية التي من الممكن أن تتعرّض لها الوكالة ، في مقابل ما يملكه الولاة من صلاحيات واسعة على الصعيد المحلي ، وكذلك تخوفا من تعسّف محتمل من قبل إدارة هذه الوكالة ، لذا فإننا نطالب من منبرنا العلمي هذا مراجعة بعض الصلاحيات الممنوحة لمصالح هذه الأخيرة ، خاصة في ظل رقمنة العملية الاستثمارية ككل ، لاسيما منها ما تعلق بتتّبع مراحل تجسيد المشروع الاستثماري على أرض الواقع .

7- توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة الوطنية منها والأجنبية وذلك من خلال تكريس مفهوم الأداء الأمثل للخدمة العمومية، ومفهوم الجودة المرفقية، وكذا إدارة الجودة الشاملة في التسيير الإداري، مع اقتراح دسترة هذه الخدمة الإلكترونية المرفقية.

8- استحداث جهة إدارية مستقلة تتولى الفصل في عملية الطعون المقدمة من قبل المستثمرين ، مع توفير جميع عناصر الاستقلالية اللازمة لهذه الهيئة ماليا وإداريا ضمانا لنزاهتها، والعناية بمسألة الآجال القانونية للرد على الطعون المقدمة، وتقليصها إلى الحد الممكن .

9- الإبقاء على الضمانات التي كانت ممنوحة للمستثمر بموجب القوانين الاستثمارية السابقة كمبدأ المساواة، حرية الاستثمار، ضمان عدم نزع الملكية، ضمان الأمن القانوني.

10- وأخيرا ضرورة توفير نظام أمن سبيراني فعّال يعمل على حماية المنصة الرقمية للمستثمر من أي اعتداءات محتملة، خاصة وما يشهده العالم من أخطار مسّت مختلف الأنظمة المعلوماتية من جرائم بهذا الخصوص .